مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة

القطاع الصناعي

التقارير السابقة من الخارطة الاقتصادية

قطاع النفط والغاز

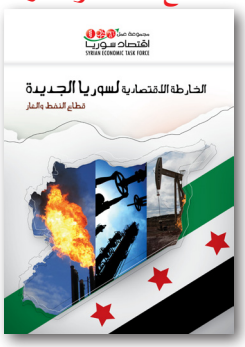

قطاع الكهرباء

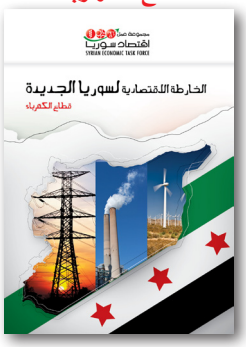

قطاع المواصلات والطرق

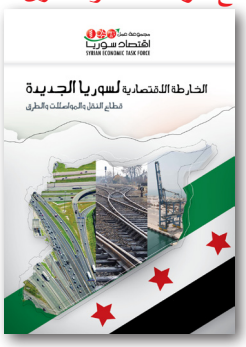

قطاع المياه

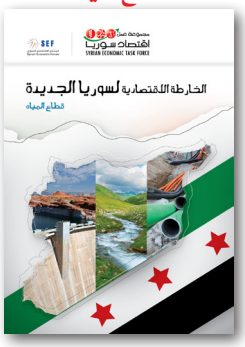

السياسات المالية والنقدية

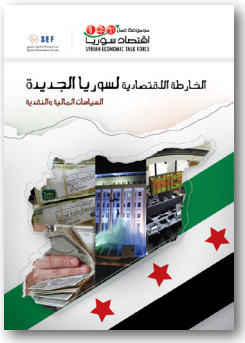

القطاع الزراعي

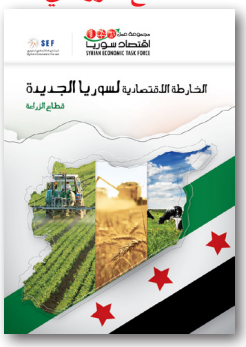

التشريعات الاقتصادية والإدارية

التعليم واليد العاملة

الإسكان وإعادة الإعمار

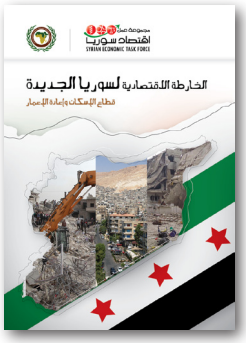

لتحميل التقارير السابقة:
http://syrianeconomic.org/syrianeconomicmap

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٤

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

إهداء

مجموعة عمل اقتصاد سوريا تهدي هذا المشروع الوطني إلى الشعب السوري الأسطوري الذي سطّر أعظم آيات التضحية من أجل الكرامة والحرية والحكم الرشيد، وتضع بين يديه دراسة اقتصادية توعوية كي يدرك أهلنا الطاقات الكامنة لاقتصاده الغني، وبذلك يكون بين أيديهم مادةً أولية تُمكّنهم من معايرة أداء الحكومات القادمة على أساسها، لأن على الشعب أن يستعيد مكانته الحقيقية في صناعة القرار ومراقبة تطبيقاته.

كلمة شكر لابد منها

لم يكن لعمل مجموعة عمل اقتصاد سوريا و لا لمشروع الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة أن يرى النور لولاتوفر البيئة الحاضنة له، حيث أن هنالك الكثير من الأشخاص الذين وقفوا إلى جانب المشروع وعلى رأسهم الصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يألُ جهدا في الدعم المادي والمعنوي كمساهمة منه في الثورة السورية المباركة.

.

مجموعة عمل اقتصاد سوريا

كلمة رئيس المجموعة

عندما بدأت الثورة السورية المباركة بالبزوغ في آذار ٢٠١١ امتطى الوطنيون الشرفاء من أصحاب الأقلام أحصنتهم وهمّوا للذود عن ثورة الكرامة والعزة، لمساندة أخوتهم على الأرض، وكلٌّ نافح عنها من ثغره، فمنهم من كتب في حقل السياسة ومنهم في التاريخ ومنهم في الثقافة الدينية ومنهم في الاجتماع ومنهم في الاستراتيجية العسكرية، وكان لي شرف التصدي مع غيري من الاقتصاديين للثغر الاقتصادي، فكتبت مقالتي بعد شهرين من الثورة بعنوان "الخطاب الاقتصادي للثورة السورية" محاولاً التأكيد على أن بوصلة الثورة واضحة وأن الثورة تعرف ماذا تريد اقتصادياً، فهي ثورة تتطلع لملامح اقتصاد الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية، والعدالة، وتؤمن أن التنمية الاقتصادية غايتها الأسمى هو الإنسان، لاليبرالية متوحشة ولاإدارة مركزية محنطة، إنما نظام اقتصادي يهتم بالطبقة الأقل حظا في المجتمع، ويقوي ويفعل القطاع العام المنتج، ويضع برامج إدارية لتأهيل المترهل منها، ويؤمن أن القطاع الخاص هو قاطرة التنمية الاقتصادية، التي تخلق فرص العمل وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤمن بالشراكة مع العالم للعمل على وضع سوريا في مصاف الدول الصاعدة.

لقد بذل فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا جهود مضنية من أجل وضع مسألة الاقتصاد السوري وإعادة الإعمار على مائدة بحث الدول الصديقة، وكان أن خرجت من مؤتمر أبوظبي مجموعة عمل اقتصاد سوريا المعنية بإعادة إعمار سوريا والتي تراسها ألمانيا والإمارات، وأقيمت ثلاثة مؤتمرات هامة في أبوظبي ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢ وحضر ذلك المؤتمر ٥٩ دولة و٧ منظمات دولية، وفي ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في برلين حيث حضر ممثلين عن ٦٤ دولة و١٠ منظمات دولية، ومن ثم قمنا مع المجموعة بإعداد مؤتمر "الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل" في دبي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني حيث حضر مايزيد عن ٥٠٠ رجل أعمال سوري ودولي وتعهد رجال الأعمال السوريين بالاستثمار في سوريا بأكثر من ٥ مليار دولار بعد توفر الحد الأدني من الأمن.

أقيمت عدة ورشات عمل خلال تلك الفترة، وكان الهم الذي راودني هو كتابة الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة في أكثر من خمسة عشر ١٥ قطاعاً حيوياً، لتكون بمثابة المشروع الوطني الذي يقدم هدية لرؤساء الحكومات، ويوضع في عهدة الشعب السوري كي يعرف إمكانية الاقتصاد السوري ولايطالب بأقل منها، فهو مشروع وطني تنموي وتوعوي في آن معاً، ولعل أهم ورشات الأعمال التي أقيمت كانت في غازي عنتاب التركية ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣ حيث أقيمت ستة ورشات عمل متخصصة حضرها خبراء سوريون ودوليون وكذلك متخصصون عن المجالس المحلية في مجالات المياه والزراعة والتشريعات الاقتصادية والمالية، والإسكان، والسياسة النقدية والمالية، والتعليم والعمالة.

لقد كنا مساهمين بفعالية في صياغة خارطة التحول الديمقراطي التي ساهم فيها أكثر من ٣٠٠ باحث على مدى سنة ونصف، والتي تعد بحق الوثيقة الوحيدة للثورة السورية التي تضع رؤية مفصلة شاملة ومتكاملة في كل المناحي ومنها الاقتصادية، وأطلق التقرير في ١٤ أغسطس/آب ٢٠١٣، وحيث رأست القسم الاقتصادي في التقرير، أجد لزاما تخصيص صفحة واحدة لوضع القارئ في صورة ملخص توصيات الفصل الحادي عشر المعني بوضع أسس السياسات الاقتصادية لبناء اقتصاد سوري مزدهر مابعد انتهاء الأزمة، وبإمكان القارئ قراءة كل التقرير أو الفصل الاقتصادي الوارد فيه عبر الوصلة الالكترونية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا

د.أسامة قاضي

وضع الأسس لسوريا مزدهرة: السياسات الاقتصادية

خطة التحول الديمقراطي في سوريا

لتحميل التقرير:
http://syrianexperthouse.org/

لا تستطيع سوريا الوصول إلى الحرية السياسية الحقيقة بشكل منفصل عن الحرية الاقتصادية والعكس صحيح، فالنهضة الاقتصادية في سوريا يجب أن تقوم جنبا إلى جنب مع النهضة السياسية التي تحصل الآن، ولم نعد نستطيع القول أن الوقت ما زال مبكرا لموازنة هذه النهضة، فمع انضمام الشعب السوري إلى ركب الشعوب الديمقراطية، واستعادة مكانته الشرعية في المجتمع الدولي، وتحقيق السلام والاستقرار أصبح لزاما على الشعب السوري أن يبدأ بتأسيس سوق اقتصادي حر، ومحاولة تقوية إدماجه مع سوق البضائع والخدمات والأفكار محليا وعالميا على نحو تدريجي، على على جهة، و ريا بإيجاد قطاع خاص منظم ونامويمكننا توصيف نموذج اقتصادي جديد في سوريا بإيجاد قطاع خاص منظم ونام على جهة، وعلى الجهة الأخرى التأسيس لحكم ديمقراطي مسؤول، ليكون هذا النموذج قادراً على تلبية طموحات الشعب للحرية، والكرامة، والوظائف، والازدهار.

توصيات خطة التحول الديمقراطي في سوريا في المجال الاقتصادي:

يمكن إجمال ما توصل له أعضاء بيت الخبرة من سياسات مقترحة وتوصيات في النقاط التالية:

أولا: أولويات الحكومة الانتقالية:

١. الاستمرار في دفع رواتب العاملين في القطاع العام.
٢. تأمين مساكن مؤقتة للاجئين والنازحين لحين تمكينهم من العودة لمساكنهم.
٣. تأمين الخدمات الأساسية للاجئين والنازحين من غذاء ولباس وعلاج وغير ذلك.
٤. تأمين حماية الخدمات الأساسية والمرافق العامة.
٥. الإعداد من أجل إعاة هيكلة القطاع العام والهيكلية الإدارية للدولة.
٦. العمل على استرجاع الأموال والممتلكات المجمدة في الخارج.
٧. تجميد واستعادة الأصول المنقولة وغير المنقولة لحزب البعث.
٨. تشكيل لجنة لدراسة العقود المبرمة من قبل النظام مع الدول والمنظمات الدولية.
٩. إصدار قرار بإلغاء كافة العقود المبرمة من قبل النظام السوري في الفترة ما بين آذار ٢٠١١ وتاريخ تشكيل الحكومة الانتقالية.
١٠. إنشاء صندوق لدعم سوريا ولإعاة ا لإعمار.
١١. إصدار قانون عام بإعادة الممتلكات المؤممة من قبل الدولة لأصحابها.
١٢. تبديل العملة السورية الحالية، وهو ما يحتاج لاستقرار اقتصادي وقد تحتاج فترة طويلة من الزمن.
١٣. العمل على رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا.

ثانياً: السياسات المرجو اتخاذها من قبل الحكومة الانتقالية:

١. مواجهة التضخم العالي المنتظر.
٢. تهيئة الأجواء لدخول رؤوس الأموال بسلاسة منذ اليوم الأول.
٣. حماية العملة من الانهيار وذلك بعدد من الإجراءات التي سبق ذكرها كالاستمرار في دفع الرواتب وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين. في الواقع العملة في طور الانهيار وهذاشيء متوقع في ضوء الأحداث الجارية في سوريا منذ أكثر من عامين، غير أن دور الحكومة هنا سيكون محاولة تقليص حجم هذا الانهيار وذلك من خلال سياسات أخرى أيضا كضبط دولرة العملة السورية وتحرير منضبط لدخول العملة الصعبة أن يقوم البنك المركزي بسياسة تقويم اضطراري.
٤. التمسك بمبادئ الحكم الرشيد.
٥. تعزيز وتفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار وباقي دول العالم وخاصة أصدقاء سوريا من أجل حثهم على ضخ الاستثمارات في السوق السوري.
٦. العمل على رفع كفاءة العامل السوري في مختلف المجالات.

الرؤية الإقتصادية لسوريا الجديدة

اجتماع كبار مسؤولين مجموعة أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء الاقتصاد السوري
أبوظبي ٢٤ مايو ٢٠١٢

نتطلع في سورية الجديدة إلى استئناف سير النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

١. التركيز على استمرار وحماية الخدمات العامة المهمة، والحساسة مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والمرافق العامة كوسائل المواصلات، والتعليم، والصحة.
٢. حماية المنشآت، والمرافق العامة، والخاصة لاسيما في المرحلة التي تَلي سقوط النظام مباشرة.
٣. إعادة بناء المدن السورية التي دمّرها النظام خلال حربه على الشعب السوري.
٤. محاربة التضخم، ودعم استقرار العملة السورية.
٥. نتطلع في سورية الجديدة إلى صون عمل وفعالية الخدمات والمنشآت العامة من خلال:
٦. الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام من خلال دعم الميزانية من المانحين الدوليين، واستئناف الصادرات، وزيادة الدخل العام عن طريق تحصيل الضرائب.
٧. تحسين كفاءة العاملين في القطاع العام، والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل القطاعات الإدارية.
٨. ستؤسس سورية الجديدة لدولة القانون وتشجيع الحكم الصالح الرشيد من خلال:
٩. تعزيز مبادئ الشفافية، والمحاسبة.
١٠. محاربة الواسطة، والمحسوبية، والفساد.
١١. ضمان استعادة الممتلكات، والأموال المنهوبة من قبل النظام السابق للدولة السورية.
١٢. ضمان حق كل مواطن سوري في المحاكمة العادلة أمام قضاء عادل ونزيه، مع ضمان التطبيق العادل والناجز للأحكام القضائية.
١٣. تطوير نظام ضريبي يقوم بتحصيل، وإعادة توزيع العائدات تماشياً مع الأهداف الوطنية.
١٤. تشجيع اللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية للبلديات على مستوى كافة المدن السورية.
١٥. نتطلع في سورية الجديدة لإعادة وصول الموارد، والبضائع والخدمات السورية للأسواق العالمية، من خلال:
١٦. العمل مع شركائنا الدوليين لضمان رفع العقوبات الاقتصادية فور سقوط النظام الحالي.
١٧. تعزيز وتفعيل العلاقات التجارية مع دول الجوار، ومع الشركاء التجاريين ذات المكانة في الاقتصاد والسوق العالمي.

نتطلع في سورية الجديدة لتقوية ودعم القطاع الخاص من خلال:

١. تطبيق سياسات التنافسية، وإجراءات الشفافية.
٢. إصلاح القطاع المالي لتهيئة البيئة الاستثمارية، ليبدأ رجال الأعمال السوريين أعمالهم أو يبدأوا بتوسيعها.
٣. تركيز الاهتمام على احتياجات، ودعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.
٤. ضمان المسئولية الحكومية، والاجتماعية لإعادة بناء القطاعات المملوكة للدولة.
٥. خلق مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية.
٦. تشجيع الجاليات السورية في الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.
٧. نتطلع في سورية الجديدة إلى تشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال:
٨. تمكين المرأة السورية، وتعزيز مشاركتها في كافة القطاعات السورية، بما فيها قطاع الأعمال.
٩. إلغاء كافة الممارسات التميزية على سبيل المثال تهميش الأكراد في منطقة الجزيرة.
١٠. صياغة سياسات وبرامج فاعلة لسوق العمل، وضمان توفير نظام كفء للضمان الاجتماعي.
١١. ضمان حرية التجمع لاستقطاب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

جدول المحتويات

أولاً- المقدمة ٨
ثانياً- المنهجية الاقتصادية ١٠
ثالثاً- اطار المراحل والخطوات ١١
رابعاً- المرحلة الاسعافية..... ١٢
خامساً- المرحلة القصيرة الاجل ١٤
سادساً- المرحلة المتوسطة ١٥
سابعاً- توصيات عامة وعملية ١٧
ثامناً- التكلفة ومصادر التمويل ١٩

أولا- مقدمة:

معلومة إحصائية: قدر المكتب المركزي للإحصاء في سورية (وفق المسح الصناعي الذي أجراه) بأنه يوجد نحو ١٠٠،٠٠٠ منشأة صناعية، كما قدر الناتج المحلي الإجمالي لكافة أنشطة القطاع الصناعي (بما فيها الصناعة التحويلية والتعدين ماعدا النفط) من هذه المنشآت بنحو ٥٠٣ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٠. وهذا شكل نحو ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بنحو ٢٢٩١ مليار ليرة سورية (بأسعار السوق الجارية) في ذلك العام، أو ما يعادل نحو ٨ مليار دولار تقريبا كخسارة في الدخل الصناعي فقط، بنهاية عام ٢٠١٢. وهي مثل كل البيانات الواردة في هذه الوثيقة

دمار الصناعة: بداية لا يوجد أية إحصائيات دقيقة وإنما فقط تقديرات مبدئية عن حجم الدمار الذي لحق بالقطاع الصناعي في سورية أثناء الثورة السورية. وبالطبع فان الدمار والخسائر ليس محصورا بالقطاع الصناعي وحده وإنما كافة أوجه الحياة الإنسانية والاقتصادية. ولكن نسبة الدمار الصناعي قد تكون الأعلى والأشد لعدة أسباب أهمها ضعف البنية الصناعية نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة، وسهولة تدمير المنشآت الاقتصادية لأنها ظاهرة للعيان وتقع في مناطق خارج مراكز المدن في مسرح العمليات العسكرية ضد الثورة. وتشير تقديراتنا الي أن النشاط الصناعي قد وصل الي مرحلة انهيار تقارب ٨٠٪ بشكل عام، وفي بعض رئيسية كبيرة كدمشق وحلب وصل التعطل أو الدمار الي شلل تام.

ويعتقد بان هنالك ما يقارب من ٦٠،٠٠٠ منشاة صناعية قد تعرضت للدمار الكلي أو الجزئي في كافة أنحاء سورية، وخاصة في محافظتي ريف دمشق وحلب. أما عدد المنشآت المغلقة إداريا أو تعمل بطاقة جزئية فيقارب ٤٠،٠٠٠ منشاة. وبناء عليه، فان تقديراتنا لخسارة القطاع الصناعي الإجمالية هي بحدود ٢١ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٢ منها: خسارة الدخل بنحو ٨ مليار دولار بينما قدرت خسارة الأصول من المباني والمصانع المدمرة بنحو ١٣ مليار دولار. وهذه هي الأرقام التي سنعتمدها لخطة إعادة الاعمار هذه.

مبدأ الاعمار الصناعي: إن خطة الاعمار الصناعي يجب تشمل الدعم المالي الاسعافي، وكذلك البنية التحتية والأصول المدمرة والجوانب التنظيمية والتشريعية لنشوء قطاع صناعي ذو قيمة مضافة الي الاقتصاد الوطني. وبما أن الدمار هائل

فإنها مناسبة لسورية الجديدة أن تعيد بناء صناعتها من الصفر على أسس سليمة ومنطقية، وألا تخضع لإغراءات السرعة وضغط المصالح والانجاز.

عقلية التدمير: إن هذه الخسارة هي جزء من الخسارة الفادحة التي ألحقها نظام الأسد بسورية كلها. فهو لم يكتفي بإعاقة النمو الطبيعي لسورية على مدى ٥٠ عاما، بل دمر ما استطاع شعبها بناؤه بالعرق والدم عندما حانت ساعة رحيله. إنها حالة من العداوة والنهب والتدمير لم يمارسها أي حاكم كما نعرف من التاريخ.

ولهذا اندلعت الثورة السورية في آذار عام ٢٠١١ لاستعادة حرية الشعب السوري وكرامته ولا تزال تقاتل النظام الذي تصرف كأنه قوة احتلال أجنبي لم يعد يأبه لأي تدمير أو معاناة يعيشها الشعب السوري، بل الحفاظ على كرسي الحكم حتى لو احرق البلد. انه بلد احترق ولا يزال يحترق ما تبقى منه.

الاستعداد للإعمار العام: لا يمكن فصل اعمار الصناعة بعيدا عن خطة الاعمار العام لسورية الجديدة. إن خطط إعادة الاعمار ضرورة حتمية وفورية إذا أمكن لحكومة الثورة أن تبسط الاستقرار والسلم الأهلي بسرعة بعد سقوط النظام. ومالم يشعر المواطن السوري أن السلطة الجديدة قادرة على تحقيق مطالبه المعيشية خلال فترة قصيرة، فان الثقة ستهتز مما يجعل تنفيذ أي خطط للإعمار ناقصا، ويتطلب لاحقا جهدا هائلا.

تقديرات الأمم المتحدة: بدأت عجلة الإنتاج الاقتصادي بالتهاوي تدريجيا مع انطلاقة الثورة، ووصلت الي شبه التعطل التام بنهاية عام ٢٠١٢. وقد قدرت منظمة الاسكوا-الأمم المتحدة (استنادا الي الإحصاءات الرسمية السورية أساسا) أن الاقتصاد السوري قد تراجع بنحو ٦٤٪ منذ اندلاع الثورة عن مستوى عام ٢٠١٠. وهذا يعني أن خسارة الناتج المحلي الإجمالي قد قدرت بنحو ١٧٨٦ مليار ليرة سورة (أي نحو ٣٦ مليار دولار، بسعر صرف الدولار المعادل ٥٠ ليرة). بينما قدر المركز السوري لبحوث الدراسات (بدعم من الأمم المتحدة) هذه الخسارة بنحو ٤٩ مليار دولار. وكلا التقديرين محل علامة استفهام لأنهما تمتا بعلم السلطة السورية التي تسعى لتقليل أرقام الخسائر.

وهذه التقديرات الأممية تحدثت عن الخسارة في تدفقات الدخل flow فقط وهو القيمة المضافة سنويا، ولم تتحدث عن الدمار الفعلي والعميق في الأصول المنتجة والخدمية stocks المادية والبشرية والتنظيمية. وهذا يفرض علينا وضع تقدير الخسارة بإطار اشمل، لان الخسارة الفعلية هي ضعف هذا الرقم على الأقل، لأنها هنا ليست ناجمة عن تعطل عابر فقط، وإنما أيضا عن تدمير ممنهج وشامل وعميق ابعد مما يراه الإحصائي المجرد.

إن تقديراتنا تشير الي أن الخسائر الشاملة تلك تصل الي ١٠٠ مليار دولار الآن، وربما أكثر عند انتهاء الأزمة خلال عام ٢٠١٣، إن شاء الله. وهي تقديرات سينظر إليها كمؤشر ضروري لسلطة الثورة لتعرف مدى وحجم التحدي الهائل الذي ستوجهه لإعادة بناء دولة محطمة.

ثانيا: المنهجية الاقتصادية:

إن إعادة الاعمار لا تقوم في فراغ ولا يجب أن تكرر أخطاء الماضي بحجة العجلة في الانجاز. وإنما هي فرصة تاريخية جاءت رب ضارة نافعة لبناء مجتمع صناعي جديد. وهنا يمكن أن نسرد فيما يلي المكونات الثلاثة الرئيسية لبيئة المنهجية الاقتصادية التي ستعمل بها خطة الاعمار.

١-اعتماد الحرية الاقتصادية

منهج الحرية الاقتصادية بسيادة مبادئ اقتصاد السوق الذي ننادي به في سورية الجديدة لا يختلف عما هو في معظم دول العالم التي تتبنى هذا النهج. وهو منهج رزين بقناعتنا يقوم على سيادة الدولة وقدرتها على تنظيم المجتمع ونشاط الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، إن تحرير الاقتصاد من كل التشريعات المقيدة والفاسدة سيتزامن مع ضرورة تحقيق الدولة للعدالة الاجتماعية التي ستتم خارج إطار المؤسسة الربحية.

وتقوم الحرية الاقتصادية في إطارها العام على السماح لقوى العرض والطلب بحرية التفاعل في سوق مفتوح وشفاف، تنظمها وتحميها الدولة محليا وخارجيا. ولهذا فان المحرك الرئيسي للمنشاة في إطارها القانوني هو الربح المشروع. أما أهم قواعد الحرية الانتقالية فيقوم على أهمية ترشيد الدعم للمنشآت وإعادة إعمارها، ثم السعي لإلغاء هذا الدعم تدريجيا لمنع ظهور تشوهات السوق وأي انحراف سلعي أو سعري في السوق، ومكافحة الاحتكار والغش لان هذه ستؤدي الي فقدان الثقة والمصداقية باقتصاد السوق وبالسلع الوطنية.

٢-إقرار مبادئ النمو المساندة للصناعة

يعرف عن الاقتصاد السوري انه اقتصاد متنوع، إي انه لا يوجد قطاع اقتصادي واحد مسيطر، بل أن هناك عدة قطاعات متماثلة تقريبا في الحجم والتأثير مثل الصناعة، والزراعة، والنفط، والسياحة. وهذا يضع صانعي القرار أمام تساؤل محير هل يجوز أن نحدد مسبقا وبصورة قاطعة القطاع الرائد دون غيره؟ أم انه يكفي لصانعي القرار أن يوفروا الشروط الصحيحة لتفاعل قوى السوق في العرض والطلب؟ وللإجابة على فانه يمكن بلورة أهم مبادئ النمو المساندة للصناعة كما يلي:

- إعادة الاعتبار لقطاع الصناعة إضافة الي الزراعة لتكونا قاطرة للنمو في الاقتصاد الحقيقي.
- وضع نظام ضريبي مرن وعادل يشجع على الاستثمار والنمو يستفيد منها القطاعات المنتجة.

- وضع سياسة إنفاق حكومية رشيدة ومتزنة وسياسة نقدية مساندة لبناء سورية الجديدة.

٣-الاعتراف بعقبات موروثة:

- مع كل الانفتاح الاقتصادي المزعوم في نظام الأسد كانت الصناعة السورية تحظى بالكثير من المزايا الاحتكارية والحماية الخاصة مما أفقدها القدرة على التأقلم للمنافسة بسرعة.
- استمرار سيطرة الدولة ومؤسسات القطاع العام على المقدرات الفعلية للاقتصاد الوطني بصورة رئيسية.
- استمرار خسارة مؤسسات القطاع العام الاقتصادية التشغيلية.
- تدني القيمة المضافة وسيطرة الإنتاج السلعي للمواد الأولية أو نصف المصنعة على حساب الإنتاج الصناعي والمعرفي، وضعف الإنتاجية.
- جمود سوق العمل وغياب السوق المحركة لقوى الإنتاج حسب الميزة النسبية وتعاظم جيوب البطالة وجيوب التخلف.

ثالثا-إطار المراحل والخطوات:

إن العبء الرئيسي لإعادة اعمار الصناعة يقع على عاتق الحكومة السورية القادمة من الناحية التنظيمية والتشريعية، وعلى عاتق الصناعيين ورجال الأعمال من الناحية المالية، بالدرجة الأولى.

إن خطة الاعمار وما سيرد أدناه من خطوات وإجراءات مقترحة في هذه الوثيقة ستظهر مدى التداخل في بين دور الحكومة وهو الأساسي من جهة، وبين دور الصناعيين والمستثمرين السوريين أصحاب المصانع وبين مجتمع رجال الأعمال الدوليين وبيئة التمويل الدولي من جهة أخرى، في الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ماذا على الحكومة عمله من اليوم الأول كخطوات تفصيلية؟

٢. ماذا يحتاج القطاع من رجال الأعمال السوريين؟

٣. ماذا يحتاج القطاع من رجال الأعمال الدوليين؟

٤. ماذا يحتاج القطاع من دول العالم الصديقة وبالأرقام التقديرية العلمية؟

انه لا يمكن، ولا يجوز، تبسيط خطة الاعمار الصناعي بأنها جملة مطالب متقابلة بين طرفين متصارعين. انه تداخل لا يجوز عزله أو تفصيله في بنود مستقلة لان الصناعة بطبيعتها هي استثمار ربحي، وخاص بأغلبه، وبالتالي فان مسؤولية الحكومة المالية المباشرة تجاه هذا القطاع في العهد الجديد ستبقى الأقل من بين العديد من التزاماتها السيادية.

إجراءات عامة: إن الخطوات التي يفترض أن تتخذها سلطة الثورة لإعمار القطاع الصناعي تقوم على تهيئة الظروف العامة وتوفير متطلبات البنية التحتية التي هي من اختصاصات السلطة العامة، وعلى رأسها احترام الملكية الفردية. وهذا يعني ألا يجب أن تقوم سلطة الثورة بتقديم أي دعم مالي مباشر لهذه المنشآت حتى ولو كانت مدمرة، وإنما توفر لها أسباب الحصول على التمويل اللازم من القنوات التجارية المعتادة سواء في المرحلة الاسعافية أو في المراحل اللاحقة.

البنية التحتية والتشريعية: ويأتي بعد ذلك ضرورة إعلان الحكومة عن البدء تنفيذها متطلبات البنية التحتية والتشريع لنشوء ونمو الصناعات الحديثة ضمن فترة زمنية لا تتجاوز فترة المرحلة الانتقالية.

لا تمويل مباشر: وهذا الموقف يعني عدم تقديم دعم أو تمويل مباشر يتناسب مع طبيعة هذه المنشآت الخاصة الربحية ومع طبيعة نهج اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية التي تبنها الثورة. ومسؤولية الحكومة أن تخلق المناخ التمويلي والاستثماري الذي سيتيح للصناعة النمو والتطور.

اقتصاد السوق: أن أهم الخطوات الاستراتيجية التي يفترض إعلانها من قبل الحكومة الانتقالية هي أن القطاع الصناعي هو أحد القطاعات القاطرة للنمو، وان آليات اقتصاد السوق في الإنتاج والتوزيع لهذه المنشآت الخاصة هي التي تنظمها وتحكم على أدائها ضمن الضوابط القانونية في مجال البيئة وتشريعات العدالة الاجتماعية.

رابعا- المرحلة الاسعافية (أول ٦ شهور)

حسب الشروط المرجعية التي حددت هذه المرحلة الاسعافية بأول ٦ أشهر الأولى بعد انتصار الثورة. وهي في المنطق الاقتصادي قد تكون قصيرة جدا ولكنها ضرورية لإسعاف الصناعات التي لايزال لديها بعض القدرة على النهوض السريع وبدء عملياتها الإنتاجية. ومن أهم هذه الخطوات الاسعافية ما يلي:

أ. **إجراءات إدارية:**

١- تمكين الاسترداد والحماية: تمكين الحكومة مالكي المصانع المدمرة أو المحتلة من استعادة ممتلكاتهم فور استتباب الأمن في سورية، بالإضافة الي ذلك توفير الحماية والأمن في مناطق المصانع المنعزلة عن مراكز المدن، في حالة استمرار انعدام الأمن في تلك المناطق.

٢- تقدير الأضرار: تكليف مديريات الصناعة بالمحافظات بإجراء تقييم شامل وحقيق للدمار الذي لحق بأي

منشأة يتقدم صاحبها بطلب الكشف عليها لأي أغراض كانت.

٣- منح التراخيص: على الإدارة المحلية ومديرات الصناعة في المحافظات إعطاء أولوية بمنح تراخيص إعادة البناء الصناعي فورا.

٤- تسهيل الاستيراد: إصدار إعلان من الحكومة لتسهيل عملية البناء يتضمن ما يلي:

- السماح للمنشآت الصناعية باستيراد احتياجاتها من الآلات الصناعية الجديدة حصرا. ولا يسمح باستيراد أي آلات صناعية مستعملة أو مجددة من أي مصدر كان.
- إلغاء إجازة الاستيراد، والاكتفاء بالبيان الجمركي وبوليصة الشحن لكل المواد المستوردة، وإرسال نسخة منها الي مديرات الصناعة والمالية بالمحافظات. ويقترح السماح بالاستيراد المفتوح من كل دول العالم، ماعدا الاستيراد من المصادر الصينية والروسية والإيرانية تحت أي مسمى في هذه المرحلة الاسعافية.

ب. إجراءات مالية:

١- التمويل الخاص: تمويل إعادة البناء المباشر لتلك المنشآت هو مسؤولية القطاع الخاص بالدرجة الأولى من خلال الموارد الذاتية للصناعيين، أو من خلال استثمارات ومن مساهمة ودعم قطاع رجال الأعمال الدولي. وبما انه يوجد نحو ٥٠،٠٠٠ منشاة مدمرة فانه يتوقع أن لا تقل تكلفة إعادة اعمار أي منشاة عن ١٠٠،٠٠٠ دولار. وهذا يعني أن تكلفة إعادة البناء تقدر بنحو ٥٠٠٠ مليون دولار، كحد أدنى. وهذه الأموال ستأتي من مصادر تمويل خاصة سورية ودولية وليس من الميزانية الحكومية أو ميزانية إعادة الاعمار. ونعتقد أن هذا الإنفاق سيمتد الي سنوات المرحلة الانتقالية، ولكن نحو ٥٠٪ سينفق في هذه المرحلة الاسعافية. ولهذا فانه يجب السماح بتمويل المستوردات الصناعية من أي مصدر تمويلي كان في الداخل أو في الخارج وفق الأسس التجارية المطبقة.

٢- تمويل الحكومة للبنية التحتية: قيام الحكومة بالإسراع بإعادة خدمات المرافق والبنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والهاتف والطرقات والصرف الصحي وغيرها الي المدن الصناعية أو مناطق تواجد المنشآت الصناعية كما كانت قبل الثورة. وهذا يعني إعادة المرافق والخدمات والبنية التحتية المرتبطة بالصناعة قد يصل الي نحو ٤٠٠٠ مليون دولار. وهذا سيمتد الي معظم سنوات المرحلة الانتقالية. ويتوقع أن يتم إنفاق نحو ٤٠٪ منه في المرحلة الاسعافية هذه.

٣- القطاع العام: تأجيل الاستثمار بإعمار منشآت القطاع العام المدمرة أو المعطلة في هذه المرحلة الاسعافية الي حين اتخاذ قرار سياسي بكيفية إعادة هيكلتها.

٤- الإعفاء الجمركي: إعفاء كافة المستوردات الصناعية من الرسوم الجمركية خلال الفترة الاسعافية.

خامسا- المرحلة القصيرة الأجل (من ثاني ٦ شهور حتى نهاية السنة ٢)

تعتبر المرحلة القصيرة من خطة اعمار القطاع الصناعي هذه (١،٥ سنة) بمثابة استمرار للمرحلة الاسعافية. ويمكن في هذه المرحلة بداية إعادة غربلة إجراءات المرحلة الاسعافية وتطويرها، ووضع تشريعات تطويرية وتنظيمية تسمح بوضع برنامج صناعي طويل الأمد.

ومن أهم هذه الإجراءات المقترحة لهذه المرحلة ما يلي:

أ. إجراءات إدارية:

١- مؤتمر قاطرة النمو: عقد مؤتمر وطني عالمي للاستثمار في بناء القطاع الصناعي وتطويره وتحديد كيفية تحديد قاطرة النمو، بما فيها جعل سورية منطقة حرة واحدة ضمن قواعد اقتصادية واجتماعية جديدة.

٢- التنافسية: البدء بوضع قواعد تنظيمية لجعل الصناعة تنافسية في أسواق مفتوحة مع التفكير بوضع آليات ترويج وحوافز عالمية.

٣- العلاقات العمالية: إعداد تشريعات جديدة تنظم العلاقة العمالية في المنشآت الصناعية من حيث الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي وغيرها.

٤- البيئة: إعادة تنظيم التشريعات البيئية المتعلقة بالصناعة وحماية المستهلك.

ب. إجراءات مالية:

١- تمويل المدن الصناعية: وضع مبادئ عامة جديدة لتسهيل إنشاء المدن والمناطق الصناعية سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، وخاصة في المنطقة الشرقية وفي المدن الأخرى بعيدا عن دمشق وحلب. ويتوقع أن تكون التكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى من هذه المدن والمناطق الصناعية بحدود ٧،٠٠٠ مليون دولار، سيتم إنفاق نحو ٥٠٪ منها خلال سنوات المرحلة الانتقالية المنتهية في السنة ٥، أما ما تبقى منها فيتوقع أن يتم إنفاقه ما بعد ذلك. ونظرا لمشاركة القطاع الخاص فانه يتوقع أن تكون مساهمة القطاع الخاص بحدود ٤٠٪ من هذه التكاليف.

٢- التعرفة الجمركية: إعادة العمل بتعرفة جمركية مناسبة على كافة المستوردات بما فيها الصناعية، مع وضع تعرفة حماية ضد الإغراق للسلع المستوردة من الصين وروسيا وإيران مع اشتراط إجازة للاستيراد من هذه الدول.

٣- التمويل الاستثماري: استحداث آلية مالية جديدة لتمويل المشاريع الصناعية الجديدة في مجالات تقنية منتقاة ذات قيمة مضافة كبيرة وخاصة التقنيات الحديثة، مع السماح للمصارف بمنح قروض صناعية وتجارية للمنشآت وفق الأسس المعتمدة لدى كل مصرف.

سادسا- المرحلة المتوسطة (من السنة ٣ الى نهاية السنة ٥)

لا يجوز الحديث عن مرحلة طويلة لمدة ٥ سنوات تبدأ بعد سنتين من بداية سلطة الثورة لان هذه الفترة طويلة ولا يوجد معطيات واقعية لوضع خطط عملية لفترة تمتد ابعد من ٥ سنوات. وحتى هذه الخمس سنوات فقط تم تقسيمها الى ثلاث مراحل زمنية مما سيعطيها أكثر مصداقية.

هذه المرحلة قد تقع ضمن مفهوم المرحلة الانتقالية زمنيا، ولكن الخطوات والإجراءات المتخذة فيها هي من نوعين: ١-استمرار لما تم اقتراحه وتنفيذه في المرحلة الاسعافية والمرحلة قصيرة الأجل أعلاه، و٢-تحضير للمستقبل بالاستفادة من الزخم الثوري ومن أهداف تطوير الصناعة ضمن هيكلة الاقتصاد الجديد لسورية. ومن أهم هذه الخطوات والإجراءات ما يلي:

أ. إجراءات إدارية:

١- الاستمرارية: وهذه يعني استمرار الحكومة ومجتمع الصناعة في تطوير الإجراءات المتخذة منذ سقوط النظام، ومنها:

- تطوير آلية مؤسسية ومالية للصناعة لتكون قاطرة نمو.
- استكمال شبكة المدن والمناطق الصناعية
- خلق محاور جديدة للصناعية في المناطق الشرقية والشمالية بعيدا مركزي دمشق وحلب.
- تطوير آليات التطبيق الصارم للشروط البيئية والعلاقات العمالية.
- خلق البيئة المنافسة ومراقبة الاحتكار والغش.

٢- سورية حديقة صناعية: يفترض أن تقوم الاستراتيجية الصناعية (التي ستعلنها الدولة خلال أو بعد المؤتمر الوطني للاستثمار الصناعي) على مبدأ إن سورية حديقة صناعية يسمح فيها بالترخيص ونشوء كافة الصناعات بدون استثناء. إن هذه الاستراتيجية تعني أن سورية ستفتح المجال لكل الاستثمارات الصناعية حسب الجدوى والمردود، ولا يجوز فرض قيود على أي منها إلا إذا كانت تمثل خطرا صحيا أو تهدد الأمن الوطني. وقد يكون ضمنها الصناعات الثقيلة والصناعات الرقمية والصناعات الزراعية والصناعات الطبية وغيرها.

ب. إجراءات مالية:

ليس من السهولة الحديث بدقة عن إجراءات وخطوات مالية في هذه المرحلة لان ما سيجري فيها يعتمد على نتائج المرحلتين السابقتين، وعلى مدى الرؤية السياسية للعهد الجديد. وقد يكون مفيدا إدراج بعض الخطوات المالية كمؤشر عام عن المساحة التي ستتفاعل فيها الدولة مع مجتمع رجال الأعمال الصناعي. ومن هذه الخطوات المقترحة ما يلي:

١- هيكلة الصناعة: وهذه الهيكلة ستشمل كافة أوجه النشاط الصناعي: ١-الصناعة التحويلية، ٢-الصناعة الاستخراجية، و٣-منشآت المرافق الصناعية. والهيكلة الشاملة هي قرار سياسي واقتصادي على مستوى الوطن وليس من الممكن اتخاذه قبل استقرار السلطة الجديدة. وقد يكون من الأسهل أن تبدأ هذه الهيكلة بالمنشآت العامة الاقتصادية القائمة. إن هذه الهيكلة ستعالج قضايا مركزية في التحكم بمقدرات الوطن من خلال مؤسسات عامة كان نظام الأسد يزايد عليها طوال عقود من الزمن. وعند الثورة استخدمها أداة إضافية للقمع ضد الشعب الثائر. وهذه المعالجة لن تكون مستقلة عن برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني الشاملة، وعلى رأسها الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات. إن هذا البرامج لن يكلف الدولة شيئا حتى في حالة ضخ استثمارات جديدة في بعض المنشآت، إلا أن التدفق النقدي الداخل الي الخزينة العامة نتيجة خصخصة عدد من هذه المنشآت سيكون أكبر من التدفق النقدي الخارج لتعويم بعض هذه المنشآت القائمة. ولهذا فان نتائجه المالية يصعب إدراجها في جدول الاحتياجات المالية في هذه المرحلة.

٢- تمويل التوسع التقني: وهذه الخطوة تتضمن إحداث آلية أو صندوق/ مؤسسة مالية استثمارية على أسس تجارية مبسطة للمساهمة في تحفيز الاستثمار صناعات منتقاة ذات أولوية تقنية وقيمة مضافة عالية. وليس بالضرورة أن يكون تمويله من الدولة فقط وإنما من مجتمع المصارف والصناعة ومجتمع الاستثمار الدولي. وتقدر القيمة الرأسمالية الأولية لهذا الصندوق بنحو ٥٠٠٠ مليون دولار الذي يفترض تمويله من قبل مجموعة الممولين والمستثمرين بنسبة ٩٠٪ والباقي من الحكومة، كما يتوقع أن يتم إنفاق ٤٠٪ منه فقط خلال هذه المرحلة.

٣- تمويل المناطق النامية: لتصحيح الاختلال الإنمائي في سورية الذي شهدته منذ الاستقلال عن فرنسا، والذي رعى تركيز الصناعة حول المدن الكبرى. ولهذا فان توجيه الاستثمار إلى المنطقة الشرقية، مثلا، يتطلب نظام حوافز واستثمارات في البنية التحتية لتحفز المستثمرين من الاستفادة منها والابتعاد عن مراكز المدن الكبرى. ولهذا يقترح إنشاء برنامج إنمائي وحوافز بمبلغ لا يقل عن ٢٠٠٠ مليون دولار لهذا الغرض. ويتوقع أن يتم إنفاق ٨٠٪ خلال هذه المرحلة. وسيتم تمويل هذا الصندوق من قبل مجموعة المانحين والمستثمرين.

سابعا- توصيات عامة وعملية :

إن الشروط المرجعية للدراسة حدد ضرورة وضع توصيات تفصيلية لفترة الخمس سنوات هذه. وهي نقطة مهمة. ولكن معظم الإجراءات والخطوات الواردة في الفقرات أعلاه هي بمثابة توصيات إلا أنها تفصيلية. وهنا قد يكون من المفيد إعادة تلخيص بعضها من جهة، وإضافة مقترحات أخرى لتكون بمثابة مظلة إدارية ومالية وسياسية عامة. وفيما يلي أهم هذه التوصيات:

التوصية ١ : إنشاء فريق الإعداد والمتابعة للصناعة :

يفترض بقيادة الثورة وخاصة في الخارج الإعداد مبكرا لتنفيذ مهام الثورة بأسرع ما يمكن. ومن هذه الآليات تشكيل فريق سياسي وفني وإداري مصغر ممن لديهم الخبرة والرؤية في التخطيط لكيفية النهوض بالصناعة بأسرع ممكنة وبأنجع وسيلة متاحة. وهذا الفريق قد يبدأ مهامه من هذا اللقاء ولا تنتهي مهامه قبل انتهاء المرحلة الاسعافية.

التوصية ٢ : إنشاء صندوق الاعمار من قبل الحكومة الانتقالية :

الإنشاء: من أولويات الحكومة الانتقالية السعي لإنشاء صندوق الاعمار الوطني لتمويل أنشطة المرحلة الاسعافية على مستوى سورية بشكل عام. ومن ضمن بنود الإنفاق من هذا الصندوق تمويل بعض الإجراءات والخطوات المقترحة في المراحل الثلاث الواردة أعلاه. وهذا الإنفاق العام ضروري جدا على البنية التحتية والمرافق في القطاع الصناعي وذلك لتمكين المؤسسات الخاصة من العودة للإنتاج بالسرعة الممكنة والمساهمة بتلبية توقعات الثورة. في خلق فرص عمل وفي تزويد الوطن بالمنتجات الصناعية والاستهلاكية.

التمويل: وبالطبع فان مصادر تمويل هذا الصندوق في المرحلة الانتقالية ستأتي من المجتمع الدولي الصديق لسورية الجديدة، ومن القطاع الخاص السوري والخارجي الذي له مصلحة في إعادة التشغيل للمنشآت القائمة أو المدمرة أو الاستثمار من جديد في هذا القطاع. أما مساهمة الحكومة السورية فستأتي لاحقا، ولن تظهر مساهمتها في هذا البرنامج.

التوصية ٣ : الاعتماد على جهاز وزارة الصناعة ومديرياتها :

الحفاظ على الوزارة: إن من مهام الثورة السورية إسقاط نظام الأسد بكافة رموزه ومكوناته، وليس إسقاط الدولة السورية لأنها تلك الشعب السوري ومن بينها وزارة الصناعة والبنية الصناعية العامة والخاصة. إن الحكومة الانتقالية يجب إلا تبدأ من الصفر وتهدم كل ما بناه السوريون على مدى عشرات السنين. فقد يقول قائل إن جهاز وزارة الصناعة (وربما

كل أفراد موظفي القطاع العام) كانوا من المؤيدين لنظام الأسد. ربما يكون بعضهم كان مؤيدا للنظام ولكن أغلبيتهم هم موظفين في الدولة وولائهم للدولة ماعدا المجرمين والفاسدين منهم عندما يعطى الخيار الحر لكل منهم. وبالتالي لا يجوز تجاهل الجهاز البشري والتنظيم الإداري والتقني للوزارة لان ذلك سيعني إطالة فترة المعاناة، وتأخير النهوض الإنساني والاقتصادي للدولة.

دليل البناء والترميم: وقد يكون من المفيد إعداد تعليمات عامة عن المرحلة ودليل لإعادة بناء المصانع المدمرة وترميمها، وإعادة تأهيل البنية التحتية اللازمة لإعادة تشغيل هذه المؤسسات.

الثقة مع الصناعيين: ويأتي على رأس بنود دليل الاعمار منهج خلق الثقة بين الدولة والصناعيين. إلا أن خلق الثقة لا يعني خلق الغفلة والتغابي عن تطبيق أهداف الثورة والحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

الإعداد للتدريب: كما انه من المفيد التحضير المبكر إعداد دورات تدريبية قصيرة ومكثفة لكافة العاملين في الوزارة والمديريات في مجالات مهنية وفنية محددة في مجالات التقييم والترخيص والإعمار والبيئة والمراقبة، في ظل المناخ السياسي الجديد.

التوصية ٤ : عقد مؤتمر الممولين والمستثمرين:

يجب على الحكومة الانتقالية (وخاصة فريق الصناعة) الإعداد لعقد مؤتمر للمانحين والمستثمرين في القطاع الصناعي بمجرد استقرار الأمن في سورية الجديدة. ومهمة هذا المؤتمر ضخمة وخطيرة سينجم عنه وثيقة ملزمة بكيفية النهوض بالقطاع الصناعي، وبتحديد المسارات التي يجب على الصناعة السورية انتهاجها مبكرا لتجنيبها الوقوع في ذات الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات السورية المتعاقبة. وهذا المؤتمر سيكون آلية كذلك للاستفادة من تجارب إعادة الاعمار وتقليل التكاليف وزيادة المردود الاقتصادي والاجتماعي معا.

ثامنا- التكلفة ومصادر التمويل

إن إعادة الاعمار في المرحلة الانتقالية على الأقل لن تكون بالأمر السهل الذي يمكن وصفه من خلال هذه السطور القليلة. إن ما يحدد حجم الدمار وما يتطلبه من إعادة للإعمار يعتمد على كيفية تحقيق انتقال السلطة: هل سيكون سريعا خلال الشهور الأولى من عام ٢٠١٣؟ أم سيكون طويلا وعنيفا مسلحا واسوأ مما هو عليه الآن؟ فهنالك سيناريوهات عديدة وأسئلة كثيرة لا يمكن التكهن بالإجابة عليها تجعل من تقديراتنا لهذه التكاليف مجرد تمرين فكري بأدنى قدر من المعلومات المتوفرة أو الدقيقة.

وكما ذكرنا سابقا، تقدر الخسائر التي تكبدها القطاع الصناعي بحوالي ٢١ مليار دولار أمريكي. وعليه فان المبالغ اللازمة لإعادة الاعمار يفترض الا تقل عن تلك الخسائر لكامل المرحلة الانتقالية لسلطة الثورة وما بعدها (أي فترة ٥ سنوات). وقد تولدت هذه الخسائر من مصدرين رئيسيين (كما ذكرنا أعلاه في بداية هذه الوثيقة) وهما: ١-خسارة الدخل، و٢-دمار الأصول.

ويوضح الجدول رقم ١ كيفية توزيع تكلفة إعادة الاعمار على بنود الإنفاق. وبالطبع فان هذا الإنفاق هو إنفاق استثنائي خارج نطاق الميزانية الحكومية العادية السنوية للدولة ريثما تستقر الدولة.

ويبين الجدول رقم ٢ مصادر تمويل خطة الاعمار. وكما يظهر فان القطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي يأتي في مقدمة المصادر، ثم يليه الدول العربية، ومجموعة دول أصدقاء سورية، بالتساوي لكل منهما بنسبة ٢٥٪ من مصادر التمويل.

ويعيد الجدول ٣ توزيع التكاليف ومصادر التمويل على الخطوات والإجراءات المقترح اتخاذها.

أما الجدول ٤ فيلخص المبالغ الموزعة على الإجراءات المالية حصرا.

١- التكاليف حسب المراحل:

رغم أن الوثيقة قد اقترحت نحو ٢٠ إجراء وخطوة في خطة الاعمار الصناعي فان اغلبها إدارية. وعليه فانه يمكن توزيع التكاليف حسب المراحل الثلاث للمرحلة الانتقالية (وعلى ٦ بنود من الإنفاق على الإجراءات والخطوات ذات الصفة المالية) كما يلي:

المرحلة الاسعافية: مع أن هذه المرحلة قصيرة جدا (أول ٦ أشهر)، فان التكاليف قد تبلغ في هذه المرحلة نحو ٧٠٠٠ مليون دولار سيذهب اغلبها الي البند رقم ٥-إعادة بناء وترميم المصانع المدمرة والمعطلة، ثم رقم ٦-إعادة تأهيل البنية التحية

والمرافق والخدمات التي تخدم القطاع الصناعي. وتشكل هذه التكاليف نحو ٣٠٪ من إجمالي التكاليف. ويتوقع أن يتم إنفاق نحو ٣٥٠٠ مليون دولار فقط منها خلال هذه الفترة وسيتم إنفاق ما تبقى منها في السنوات التالية.

المرحلة القصيرة: وهي مرحلة تأتي بعد ذلك وتمتد لفترة ١٨ شهر. وتبلغ التكاليف المقدرة لهذه المرحلة بنحو ١٠٥٠٠ مليون دولار. ويتوقع أن يتم إنفاق نحو ٥٥٠٠ مليون دولار فقط منها خلال الفترة، أما بقية الإنفاق فسوف يظهر في السنوات التالية. إضافة الي ذلك سيتم فيها إنفاق نحو ٣٥٠٠ مليون دولار مرحلة من المرحلة الاسعافية.

المرحلة المتوسطة: وهي مرحلة لمدة ٣ سنوات تبدأ من السنة ٣ حتى السنة ٥. وتبلغ التكاليف المقدرة للخطوات المقترحة في هذه المرحلة فقط بنحو ٣٨٠٠ مليون دولار وسيتم إنفاقها بالكامل على البند رقم ١٩-المتعلق بالتوسع التقني للصناعات المختارة ذات القيمة الاستراتيجية، وعلى البند رقم ٢٠ المتعلق بتمويل التنمية الصناعية في المناطق النائية. إضافة الوثيقة تعبئة إنفاق ما تبقى من تكاليف المرحلة المتوسطة السابقة ومقداره نحو ٤٥٠٠ مليون دولار.

٢- التمويل حسب المصادر:

تقترح الوثيقة تعبئة المبلغ المطلوب وهو٢١٣٠٠ مليون دولار من ٥ مصادر تمويل رئيسية على مدى خمس سنوات من بدء هذه الخطة (الجدول ٢ و٣). ويأتي على رأس مصادر التمويل هذه القطاع الخاص السوري بمبلغ يقارب ٧٢٥٠ مليون دولار، أي نحو ٣٤٪ من إجمالي مبلغ التمويل. يأتي بعده القطاع الخاص العربي والدولي بمبلغ ٥٧٥٠ مليون دولار وهذا يعني أن خطة الاعمار ستعتمد أساسا على القطاع الخاص الذي سيؤمن نحو ٦١٪ من مجموع مصادر التمويل. وهو افتراض منطقي لان هذه القطاع استثمار ربحي للقطاع الخاص وبالتالي فان مسؤولية الدولية في حدود مسؤولية البنية التحتية.

وتأتي الدول العربية كجهة مانحة وممولة لهذا القطاع بنحو ٣٦٥٠ مليون دولار في المقدمة، ثم من مجموعة أصدقاء سورية بمبلغ ٣٤٠٠ مليون دولار، وأخيرا من المؤسسات الدولية بمبلغ ١٢٥٠ مليون دولار. وهي مبالغ ستذهب حصرا لتمويل المرافق والتكاليف العامة اللازمة للنهوض بالقطاع.

٣- الإنفاق حسب بنود الإجراءات:

هنالك العديد من التشريعات والخطوات التنظيمية والاستثمارية اللازمة والتي وردت في هذه الوثيقة. ويظهر الجدول ٤ توزيعا للتكاليف وفق بنود الخطوات ذات الصفة المالية. ويلاحظ أن تمويل إعادة بناء المصانع وترميمها يستحوذ المبلغ الأعلى وهو نحو ٤٥٠٠ مليون دولار، ثم يليه بند تأهيل المرافق العامة في قطاع الصناعة في المرحلة الاسعافية.

ويحتل بند المدن والمناطق الصناعية أهمية كبيرة في خطة الاعمار الصناعي بمبلغ ٣٥٠٠ مليون دولار، ولكن يفوقه من ناحية حجم الأموال بند الاستثمار الصناعي المتوقع من القطاع الخاص المقدر بنحو ٧٠٠٠ مليون دولار.

جدول ١ : تقدير تكلفة الاعمار الصناعي وتطويره / سورية-المرحلة الانتقالية / مليون دولار أمريكي (خارج الميزانية الحكومية المعتادة)

بنود الإنفاق	رقم	بند الإجراء	نوعية الإجراء	أول ٦ شهور	ثاني ٦ شهور	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	المجموع
المرحلة الاسعافية	١	تمكين الاسترداد للمصانع ووالحماية	إداري	X						٠
	٢	تقدير الأضرار للمنشآت	إداري	X						٠
	٣	أولوية منح التراخيص	إداري	X						٠
	٤	تسهيل الاستيراد	إداري	X						٠
	٥	التمويل الخاص لإعمار المصانع	مالي	٢،٠٠٠	١،٥٠٠	١،٠٠٠	٠	٠	٠	٤،٥٠٠
	٦	التمويل العام للبنية التحتية	مالي	١،٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠		٢،٥٠٠
	٧	تأهيل القطاع العام المؤجل	مالي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	٨	الإعفاء الجمركي المؤقت	مالي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
فرعي: المرحلة الاسعافية				٣،٥٠٠	٢،٠٠٠	١،٥٠٠	٠	٠	٠	٧،٠٠٠
المرحلة القصيرة	٩	مؤتمر قاطرة النمو	إداري		X	X				٠
	١٠	العلاقات العمالية	إداري		X	X	X	X	X	٠
	١١	التنافسية	إداري		X	X	X	X	X	٠
	١٢	البيئة	إداري		X	X	X	X	X	٠
	١٣	المدن الصناعية	مالي		٠	٥٠٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٣،٥٠٠
	١٤	تفعيل التعرفة الجمركية	مالي		٠	٠	٠	٠	٠	٠
	١٥	التمويل الاستثماري	مالي		٥٠٠	١،٠٠٠	١،٥٠٠	٢،٠٠٠	٢،٠٠٠	٧،٠٠٠
فرعي: المرحلة القصيرة				٠	٥٠٠	١،٥٠٠	٢،٥٠٠	٣،٠٠٠	٣،٠٠٠	١٠،٥٠٠
المرحلة المتوسطة	١٦	الاستمرارية من المرحلتين أعلاه	إداري				X	X	X	٠
	١٧	سورية حديقة صناعية	إداري				X	X	X	٠
	١٨	هيكلة القطاع الصناعي بأكمله	مالي/ إداري				٠	٠	٠	٠
	١٩	تمويل التوسع التقني	مالي				٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٢،٠٠٠
	٢٠	تمويل المناطق النامية	مالي				٠	٨٠٠	١،٠٠٠	١،٨٠٠
فرعي: المرحلة المتوسطة				٠	٠	٠	٠	١،٨٠٠	٢،٠٠٠	٣،٨٠٠
المجموع				٣،٥٠٠	٢،٥٠٠	٣،٠٠٠	٢،٥٠٠	٤،٨٠٠	٥،٠٠٠	٢١،٣٠٠

جدول ٢ : مصادر تمويل الاعمار الصناعي/سورية-المرحلة الانتقالية

مليون دولار أمريكي (خارج الميزانية الحكومية المعتادة)

مصادر التمويل	المراحل	الاسعافية	القصيرة		المتوسطة			الإجمالي
		أول ٦ شهور	ثاني ٦ شهور	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	
مجموعة أصدقاء سورية	الاسعافية	١،٠٠٠	٢٥٠	٢٥٠				١،٥٠٠
	القصيرة			٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	١،٠٠٠
	المتوسطة				٠	٤٠٠	٥٠٠	٩٠٠
	فرعي:	١،٠٠٠	٢٥٠	٥٠٠	٢٥٠	٦٥٠	٧٥٠	٣،٤٠٠
الدول العربية	الاسعافية	٥٠٠	٢٥٠	٢٥٠				١،٠٠٠
	القصيرة		٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١،٧٥٠
	المتوسطة				٠	٤٠٠	٥٠٠	٩٠٠
	فرعي:	٥٠٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٩٠٠	١،٠٠٠	٣،٦٥٠
المؤسسات الدولية	الاسعافية	٠						٠
	القصيرة		٠	٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٧٥٠
	المتوسطة				٠	٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠
	فرعي:	٠	٠	٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	١،٢٥٠
القطاع الخاص السوري	الاسعافية	١،٥٠٠	١،٠٠٠	٥٠٠				٣،٠٠٠
	القصيرة		٢٥٠	٥٠٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٣،٧٥٠
	المتوسطة				٠	٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠
	فرعي:	١،٥٠٠	١،٢٥٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	١،٢٥٠	١،٢٥٠	٧،٢٥٠
القطاع الخاص الدولي	الاسعافية	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠				١،٥٠٠
	القصيرة		٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٣،٢٥٠
	المتوسطة				٠	٥٠٠	٥٠٠	١،٠٠٠
	فرعي:	٥٠٠	٧٥٠	١،٠٠٠	٥٠٠	١،٥٠٠	١،٥٠٠	٥،٧٥٠
المجموع	الاسعافية	٣،٥٠٠	٢،٠٠٠	١،٥٠٠	٠	٠	٠	٧،٠٠٠
	القصيرة		٥٠٠	١،٥٠٠	٢،٥٠٠	٣،٠٠٠	٣،٠٠٠	١٠،٥٠٠
	المتوسطة				٠	١،٨٠٠	٢،٠٠٠	٣،٨٠٠
	الاجمالي العام	٣،٥٠٠	٢،٥٠٠	٣،٠٠٠	٢،٥٠٠	٤،٨٠٠	٥،٠٠٠	٢١،٣٠٠

جدول ٣: مصادر التمويل وانفاقها على البنود حسب المراحل / مليون دولار									
مصادر التمويل	المرحلة	رقم الاجراء	بنود الاجراء المالية	مبلغ المساهمة بداية المرحلة ثم امتداد الاجراء إلى الفترات اللاحقة						حسب المصادر
				اول ٦ شهور	ثاني ٦ شهور	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	المجموع	
مجموعة أصدقاء سورية	الاسعافية	٥	التمويل الخاص لإعمار المصانع								٣،٤٠٠
		٦	التمويل العام للبنية التحتية	١،٠٠٠	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٠	١،٥٠٠	
	القصيرة	١٣	المدن الصناعية		٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	١،٠٠٠	
		١٥	التمويل الاستثماري								
	المتوسطة	١٩	التوسع التقني				٠			٠	
		٢٠	المناطق النائية				٠	٤٠٠	٥٠٠	٩٠٠	
الدول العربية	الاسعافية	٥	التمويل الخاص لإعمار المصانع								٣،٦٥٠
		٦	التمويل العام للبنية التحتية	٥٠٠	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٠	١،٠٠٠	
	القصيرة	١٣	المدن الصناعية		٠	٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١،٧٥٠	
		١٥	التمويل الاستثماري								
	المتوسطة	١٩	التوسع التقني				٠			٠	
		٢٠	المناطق النائية				٠	٤٠٠	٥٠٠	٩٠٠	
المؤسسات الدولية	الاسعافية	٥	التمويل الخاص لإعمار المصانع	٠						٠	١،٢٥٠
		٦	التمويل العام للبنية التحتية	٠						٠	
	القصيرة	١٣	المدن الصناعية		٠	٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٧٥٠	
		١٥	التمويل الاستثماري							٠	
	المتوسطة	١٩	التوسع التقني				٠	٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠	
		٢٠	المناطق النائية				٠			٠	
القطاع الخاص السوري	الاسعافية	٥	التمويل الخاص لإعمار المصانع	١،٥٠٠	١،٠٠٠	٥٠٠	٠	٠	٠	٣،٠٠٠	٧،٢٥٠
		٦	التمويل العام للبنية التحتية							٠	
	القصيرة	١٣	المدن الصناعية							٠	
		١٥	التمويل الاستثماري	٠	٢٥٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣،٧٥٠	
	المتوسطة	١٩	التوسع التقني				٠	٢٥٠	٢٥٠	٥٠٠	
		٢٠	المناطق النائية				٠			٠	
القطاع الخاص الدولي	الاسعافية	٥	التمويل الخاص لإعمار المصانع	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠	٠	١،٥٠٠	٥،٧٥٠
		٦	التمويل العام للبنية التحتية							٠	
	القصيرة	١٣	المدن الصناعية							٠	
		١٥	التمويل الاستثماري		٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٣،٢٥٠	
	المتوسطة	١٩	التوسع التقني				٠	٥٠٠	٥٠٠	١،٠٠٠	
		٢٠	المناطق النائية				٠			٠	
المجموع	الاسعافية			٣،٥٠٠	٢،٠٠٠	١،٥٠٠	٠	٠	٠	٧،٠٠٠	
	القصيرة				٥٠٠	١،٥٠٠	٢،٥٠٠	٣،٠٠٠	٣،٠٠٠	١٠،٥٠٠	
	المتوسطة						٠	١،٨٠٠	٢،٠٠٠	٣،٨٠٠	
الاجمالي العام				٣،٥٠٠	٢،٥٠٠	٣،٠٠٠	٢،٥٠٠	٤،٨٠٠	٥،٠٠٠	٢١،٣٠٠	٢١،٣٠٠

جدول ٤: توزيع تكاليف الاعمار وفق الاجراءات المالية للصناعة/ سورية-المرحلة الانتقالية			
مليون دولار			
المرحلة	رقم الاجراء	بنود الاجراءات المالية	المبلغ
الاسعافية	٥	التمويل الخاص لإعمار المصانع	٤،٥٠٠
	٦	التمويل العام للبنية التحتية	٢،٥٠٠
	فرعي		٧،٠٠٠
القصيرة	١٣	المدن الصناعية	٣،٥٠٠
	١٥	التمويل الاستثماري	٧،٠٠٠
	فرعي		١٠،٥٠٠
المتوسطة	١٩	التوسع التقني	٢،٠٠٠
	٢٠	المناطق النائية	١،٨٠٠
	فرعي		٣،٨٠٠
	المجموع		٢١،٣٠٠